

### أثر السياسة المالية على الاستقرار المصرفي في ليبيا.

#### The Impact of Financial Policy on Banking Stability in Libya.

د. سراج عيسى الشلماني، محاضر، قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي.

Dr. Seraj I. Al Shelmani, Lecturer, Finance and Banking Dept, Faculty of Economics, University of Benghazi, seraj.issa83@gmail.com.

د. فخر مفتاح بوفرنه، أستاذ، قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي.

Dr. Faker M. Buferna, Full Prof, Finance and Banking Dept, Faculty of Economics, University of Benghazi, Buferna@yahoo.com.

تاريخ الاستلام : 2021/07/05

تاريخ قبول النشر : 2021/12/20

#### ملخص:

استهدفت الدراسة قياس أثر السياسة المالية على الاستقرار المصرفي في ليبيا خلال الفترة (2008-2019)، من خلال وضع مؤشر تجميعي، يعكس استقرار الجهاز المصرفي، ومن ثم دراسة أثر السياسة المالية على الاستقرار المصرفي، باستخدام نموذج الانحدار التدريجي، وكذلك توضيح العلاقة بين مؤشرات السياسة المالية ومؤشر الاستقرار المصرفي. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك متغيراً أساسياً واحداً من بين المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج، يؤثر في أداء المصارف التجارية المتمثل في مؤشر الاستقرار، وهذا المتغير هو الإيرادات العامة.

**الكلمات المفتاحية:** مؤشر الاستقرار المالي، السياسة المالية.

#### 1. مقدمة:

تزايد الاهتمام بسياسات الاحتراز الكلي (Macro-Prudential Policies)، في أعقاب الأزمة المالية العالمية، التي اندلعت في الربع الأخير من عام 2008 واستمرت حتى عام 2010، ولا تزال العديد من الاقتصادات في مرحلة التعافي من تداعياتها (صندوق النقد العربي، 2014).

ويعتبر استقرار القطاع المصرفي من أهم أهداف سلطة النقد، ويتصدر أولويات عملها، وقد بذلت سلطة النقد جهوداً حثيثة لمواصلة الارتقاء به وتطويره، بما يواكب

يتزايد الاهتمام بقضايا الاستقرار المالي عادة في أعقاب الأزمات المالية، فقد استحوذت الدراسات المتعلقة بالاستقرار المالي على جزء كبير من الاهتمام بعد الأزمة المالية (1997-1999)، واستحدثت على إثرها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، برنامج تقييم القطاع المالي-Financial Sector Assessment Program FSAP) عام 1999، والذي استهدف في المقام الأول تحديد مواطن الضعف والقوة في النظام المالي بالدول الأعضاء، كما تجدر الإشارة إلى

ويعتبر القطاع المصرفي في ليبيا المكان الرئيسي للقطاع المالي، ويمثل ما نسبته 92% من النظام المالي في الاقتصاد الليبي. يتمتع القطاع المصرفي الليبي بسيولة عالية، وهذا قد يعطي إشارات جيدة عن القطاع المالي في ليبيا، ولكن عدم إمكانية استغلال السيولة المتاحة قد أصاب هذا القطاع بالجمود والهشاشة (تقرير الاستقرار المالي الليبي، 2016).

لقد قام المصرف المركزي (البيضاء) بتقديم أول تقرير للاستقرار المالي عن سنة 2016، حيث تناول التقرير تطورات القطاع المصرفي، ودور الرقابة المصرفية في المحافظة على الاستقرار المالي، ولكن التقرير لم يتطرق إلى مؤشر أو معيار تجميعي محدد، يمكن الحكم من خلاله على القطاع المالي والمصرفي. كما لا يوجد بالتقرير ما يشير إلى وجود تقديرات أو توقعات عن المخاطر المتوقعة مستقبلاً (تقرير الاستقرار المالي الليبي، 2016). لقد كانت الحاجة إلى وضع مؤشر تجميعي يعكس استقرار القطاع المصرفي، وكذلك دراسة أثر السياسة المالية على هذا الاستقرار المالي، من أهم مبررات ودوافع هذه الدراسة.

## 2. مشكلة الدراسة:

تستمد السياسة المالية أهميتها من أدواتها، وكذلك من تأثير النفقات العامة على النشاط الاقتصادي المحلي، حيث تؤثر السياسة المالية للدولة على الاستهلاك، والادخار، والاستثمار. بينما تمثل الإيرادات تلك الموارد التي تحصل عليها الدولة لتغطية نفقاتها، حيث كلما

أفضل الممارسات الدولية المثلى، وينصب اهتمام سلطة النقد بالدرجة الأولى على أن يكون القطاع المالي عموماً، والمصرفي خصوصاً، قادراً على العمل ومواجهة المخاطر والتأثيرات السلبية على نمو الاقتصاد وتطوره، وبشكل يضمن قيام هذا القطاع بمهامه بكل فاعلية وكفاءة (صندوق النقد العربي، 2018).

وبشكل عام فإن مفهوم الاستقرار المالي من وجهة نظر سلطة النقد، المتمثلة في المصارف المركزية، يعبر عن القدرة على تحقيق التوازن بين عناصر القطاع المالي الذي تشرف عليه سلطة النقد، والذي يتكون من (المصارف التجارية والمتخصصة والمؤسسات غير المالية وصندوق ضمان الودائع ونظم المدفوعات والتسوية)، بما يكفل التكامل مع عناصر الاستقرار والشمول المالي على المستوى المحلي (تقرير الاستقرار المالي الليبي، 2016).

ويتكون الشمول المالي من ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في: (1) المؤسسات المالية، وتتكون من المصارف التجارية وشركات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى، (2) الأسواق المالية، والتي تتمثل في أسواق رأس المال وأسواق النقد، (3) البنية التحتية والتي تعتبر أهم مكونات الاستقرار المالي، وتتمثل في الأطر التنظيمية والقانونية ونظم الدفع والتسوية، حيث تعمل جميع هذه العناصر لخلق البيئة المالية الملائمة بهدف تخفيض المخاطر النظامية (تقرير الاستقرار المالي الفلسطيني، 2018).

ما هو أثر السياسة المالية على الاستقرار المصرفي الليبي؟

### 3. أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في قياس الاستقرار المالي المصرفي، ووضع مؤشر واحد يعكس استقرار الجهاز المصرفي في ليبيا، ومن ثم قياس أثر السياسة المالية على الاستقرار المصرفي.

### 4. هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى وضع مؤشر تجميعي، يعكس استقرار الجهاز المصرفي، ومن ثم دراسة أثر السياسة المالية على الاستقرار المصرفي، باستخدام نموذج الانحدار التدريجي، وكذلك توضيح العلاقة بين مؤشرات السياسة المالية ومؤشر الاستقرار المصرفي.

### 5. منهجية الدراسة:

تم اتباع المنهج التحليلي باستخدام النموذج القياسي (Stepwise Linear Regression Method)، وذلك لغرض توضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال دراسة بيانات مالية للسنوات من 2008-2019. تمثل هذه السلسلة الزمنية، البيانات السنوية للقطاع المصرفي الليبي، وكذلك بيانات الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة، وهي الفترة التي أصبح فيها المصرف مركزياً، من خلال الخزنة العامة في طرابلس، وكذلك خصخصة بعض المصارف التجارية.

زادت إيرادات الدولة واستثمارها، زاد النمو الاقتصادي فيها. من ناحية أخرى، تسعى السياسة النقدية في الحفاظ على الاستقرار المالي، والنمو الاقتصادي، والاستقرار في المستوى العام للأسعار، من خلال استخدام المصرف المركزي لأدوات السياسة النقدية، والتحكم في المعروض النقدي، والائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص.

وقد استحدث مصرف ليبيا المركزي، قسماً يسمى قسم الاستقرار المالي ضمن إدارة البحوث والإحصاء، والذي يعنى بمتابعة التطورات الاقتصادية الكلية وأوضاع المؤسسات المصرفية وغير المصرفية. كما يصدر مصرف ليبيا المركزي تقريراً سنوياً عن مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي الليبي، والذي يتضمن أوضاع القطاع المصرفي، من حيث تطور هيكله والبيانات المجمعة للمصارف التجارية، فضلاً عن مؤشرات ملاءة رأس المال والسلامة المالية بالمصارف التجارية الليبية (تقرير الاستقرار المالي الليبي، 2016).

وعلى الرغم من إصدار المصرف المركزي للتقرير الأول للاستقرار المالي المصرفي عام 2016 من خلال اعتماده على تحليل معدلات التغير والأهمية النسبية للتطورات، إلا أن تقرير مصرف ليبيا المركزي لم يعتمد مؤشراً تجميعياً لقياس الاستقرار المالي في ليبيا، وكذلك لم يتطرق إلى أثر السياسة المالية على استقرار النظام المصرفي الليبي، ومن هنا جاء سؤال الدراسة:

## 6. الدراسات السابقة:

عليها الأنظمة المصرفية. كما أوضحت النتائج أن السيولة في النظام المالي الذي تهيمن عليه المصارف، ترتبط بشكل متبادل مع جودة الأصول وكفاية رأس المال وربحية النظام المصرفي، ويمكن استخدامها في التنبؤ الفعال بالاستقرار المصرفي.

وقامت دراسة عمر وبن سعود (2020) بقياس أثر أدوات السياسة المالية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018، وذلك من خلال استخدام أدوات الاقتصاد القياسي الممثلة في اختبار ديكي فولر واختبار السببية ونموذج الانحدار الذاتي VAR. وتوصلت الدراسة إلى أن المتغيرات مستقرة في الدرجة الأولى، ووجود علاقة سببية في اتجاهين بين الناتج الداخلي الخام والنفقات العامة، وعلاقة سببية أحادية الاتجاه بين الإيرادات العامة والناتج الداخلي الخام، ووجود أثر إيجابي للنفقات والإيرادات العامة على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

كما قام السعدي (2015) بالقياس والتنبؤ بمستوى الاستقرار المالي واعتماد مقياس كلي للاستقرار المالي. وكانت عينة الدراسة تتكون من المملكة المتحدة، والولايات المتحدة والعراق، خلال الفترة من 2000-2012، حيث توصلت النتائج إلى أنه يوجد تحسن في مستوى استقرار النظام المالي ابتداءً من عام 2002، كما يلاحظ تدهور واضح في الأعوام 2001-2007 وبالأخص عام 2009 بعد الأزمة المالية العالمية. وفي إطار التنبؤ بمستوى الاستقرار المالي، ظهر تدهور الاستقرار

قام زيتوني وزروخي (2017) بتحليل العلاقة التي تربط بين مؤشر الاستقرار المالي المحلي، ومؤشر التعثر المصرفي في ظل تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد خلال الفترة من 1980-2015 في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد علاقة تكامل بين متغيرات الدراسة، وهي متغير الائتمان المحلي كمتغير تابع ومعدل التضخم وسعر النفط كمتغيرات مستقلة.

واستهدفت دراسة ششوي وحيدوشي (2020) قياس أثر السياسة المالية (ممثلة بالإنفاق الحكومي) على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 1970-2017، وذلك من خلال تحليل نتائج الدراسة القياسية، باستخدام نماذج الانحدار الذاتي (VAR) لأثر الإنفاق الحكومي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن للسياسة المالية دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار الكلي، كما أكدت هذه الدراسة على ضرورة إجراء تحول هيكلية نحو تنويع أكبر للإنتاج، ورفع الصادرات ومصادر تمويل التنمية والاقتصاد، لجعله أقل عرضة للصدمات الخارجية.

واختبر Swamy (2014) الترابط بين مقاييس الاستقرار المصرفي لعينة تتكون من 56 مصرفاً تجارياً في الهند، خلال الفترة من 1996 إلى 2009. وتوصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة هامة بين مرونة النظام المصرفي والاستقرار المالي في ظل الاقتصادات الناشئة، التي تهيمن

المالي للولايات المتحدة طيلة الفترة 2013-2015، وتحسنه بشكل واضح في المملكة المتحدة وإلى حد ما في العراق عام 2013.

## 7. الجانب النظري:

### ■ الاستقرار المالي:

يمكن تعريف الاستقرار المالي بأنه الظرف الذي يكون فيه النظام المالي المتكون من المؤسسات المالية الوسيطة والأسواق المالية والهيكل الارتكازية قادر على الصمود أمام الصدمات، ومعالجة الاختلالات المالية، وبتلك الوسيلة يتم تخفيف نشوب الاضطرابات في الوساطة المالية، والتي تكون من الشدة بحيث يحيق الضرر بتخصيص المدخرات على فرص الاستثمارية المربحة، (Blaise and Kaushik, 2010) كما يمكن تعريف الاستقرار المالي على أنه قدرة النظام المالي على تنفيذ أو تحقيق مهامه أو أهدافه أو غاياته، على نحو ملائم أو مقبول خلال مدة زمنية غير محددة، عن طريق تصحيح الاختلالات المتكررة الحاصلة في آليات التشغيل (Verlis, 2010).

كما يعرف أي مؤشر لقياس الاستقرار المالي على أنه متغير قابل للمشاهدة أو المراقبة يستخدم لوصف ظاهرة معينة يصعب فهمها بشكل كامل. ويمكن تحليل أية ظاهرة اقتصادية متعددة الأبعاد، كالاستقرار المالي، عن طريق اللجوء إلى مقياس مركب يضم مجموعة من المؤشرات الأساسية، تلك المؤشرات تلقى الضوء على أداء سوق الأسهم والمصارف

وجودة الائتمان وثقة المستهلك وأداء الاقتصاد الكلي، وبذلك تكون معبرة عن أبعاد الاستقرار المالي (السعدي، 2015).

### ■ السياسة المالية:

تؤثر السياسة المالية في الدولة على الاقتصاد من خلال الإنفاق العام، حيث تعمل إلى جانب السياسة النقدية التي تُنفّذها المصارف المركزية، والتي تؤثر على الاقتصاد من خلال العرض النقدي وأسعار الفائدة. وتهدف السياسة المالية والنقدية إلى خلق نمو اقتصادي جيد، حيث من الممكن وضع هدف للنمو الاقتصادي ما بين 2% كحد أدنى إلى 3% سنوياً، وهدف لمعدلات البطالة من 4.7% إلى 5.8%، كما يمكن استهداف التضخم في مستواه الطبيعي بنسبة 2%، ومن الأدوات المستخدمة في السياسات المالية ما يأتي (حسني، 2016):

## 1- الإيرادات العامة:

تؤثر الإيرادات العامة بشكل كبير في أداء المصارف التجارية، بوصفها جزءاً أساسياً من الوحدات الاقتصادية المكونة للاقتصاد. إن وجود حصيلة للإيرادات بالقدر الكافي الذي يغطي النفقات العامة اللازمة وبشكل مستقر، سيعمل حتماً على توفير بيئة اقتصادية صالحة، وملائمة لتحقيق أداء جيد للمصارف التجارية، وتولد بيئة مناسبة لخلق الاستقرار الاقتصادي. في الوقت نفسه ستوفر الإيرادات الكافية، مقدرة مالية لدى الحكومة يمكن توجيهها أو قسم منها باتجاه المصارف التجارية، مما سيعمل على

بأنها سياسة توسعية خلال فترة (2008-2010)، وذلك بسبب ارتفاع إجمالي الإيرادات النفطية، والتي تشكل أكثر من 90% من الإيرادات العامة، حيث لم تشهد هذه الفترة أي عجز في الإنفاق، بل كان هناك فائض في كل هذه الفترة. في حين شهد عام 2011 انخفاضا كبيرا في الإنفاق العام، بسبب انخفاض إيرادات النفط بأكثر من ثلاثة أضعاف، لتصل قيمة الانخفاض إلى (39,882.9 مليون دينار) وتبعه انخفاض في الإنفاق العام بأكثر من 50% عما كان عليه في 2010 وبعجز في الإنفاق بمبلغ (6,553.20-) يرجع السبب في ذلك إلى الحرب التي كانت دائرة في تلك الفترة (الربيع العربي). برزت الفترة (2012-2014) بانتعاش على صعيد الإنفاق العام والإيرادات العامة، ولكن سرعان ما عادت الأمور إلى الوضع السيئ من جديد وذلك خلال الفترة (2015-2019).

لقد اتسمت هذه الفترة بالانقسام السياسي والاقتصادي الكامل في أغلب مؤسسات الدولة، وأهمها المصرف المركزي الليبي ووزارة المالية، وأدى ذلك إلى غياب السياسة المالية والنقدية، وتفاقم الدين العام وارتفاع التضخم بشكل غير معتاد، حيث كان هذا التضخم غير مسبوق للدولة الليبية حتى في أسوأ حالاتها. كما تم استحداث أداة لتغطية الدين العام لم تخضع لسلطة وزارة المالية، باعتبارها المسؤول عن جميع إيرادات الدولة، وهي رسم بيع النقد الأجنبي، حيث تحصل المصرف المركزي من بيع النقد الأجنبي خلال السنتين 2018-2019 على التوالي (15,667.8-25,970.5 مليون دينار).

توفير الموارد المالية للأزمة لقيام المصارف التجارية بالاستثمار اللازم لتحقيق أداء متميز. ومن الجدير بالذكر أن البيئة الاقتصادية النشطة ستوفر حتماً مناخاً مناسباً للاستثمار، والذي سينعكس بالضرورة على رفع مقدرة المصارف التجارية لممارسة دورها في توفير التمويل للزعم لتغطية تلك الاستثمارات (عبدالرحيم وآخرون، 2016).

## 2- النفقات العامة:

إن توفر المقدرة المالية اللازمة للقيام بعملية الإنفاق العام، ينعكس حتماً على توفير المتطلبات الأساسية والضرورية لتحقيق البيئة الاقتصادية الصالحة لتحقيق نشاط اقتصادي متميز. كما أن ذلك المناخ سيؤدي بالتأكيد إلى تحقيق الأداء المطلوب في الوحدات الاقتصادية بشكل عام، والمصارف التجارية بشكل خاص. والعكس تماماً، عندما تكون هناك معوقات تواجه عملية الإنفاق العام بالاتجاه والمقدار الصحيحين، فإن ذلك سيعيقه تدهور في المتغيرات والسياسات الاقتصادية بشكل عام، سيلقي بظلاله القاتمة على أداء المصارف التجارية بوصفها جزءاً لا يتجزأ من البناء الاقتصادي العام (حسني، 2016).

## 8. الجانب العملي:

### (1) بناء مؤشر الاستقرار المصرفي في ليبيا:

أ. تطور السياسة المالية في ليبيا خلال (2008-2019): اتسمت السياسة المالية

في حين تم تخفيض قيم الدين العام من 62371.6 إلى 57,400.7 مليون دينار، مع العلم بأن هذه القيم تخص المصرف المركزي بطرابلس فقط، ولم يتم إضافة الدين العام الذي يخص المصرف المركزي بالبيضاء.

جدول رقم (1) اتجاهات الإيرادات والنفقات والدين العام ومعدل التضخم خلال (2008-2019)

| السنة | الإيرادات   |                |           |             | النفقات   |             | الدين العام | معدل التضخم |
|-------|-------------|----------------|-----------|-------------|-----------|-------------|-------------|-------------|
|       | إيراد النفط | إيراد غير نفطي | إجمالي    | نسبة التغير | النفقات   | نسبة التغير |             |             |
| 2008  | 64,417.00   | 8,324.20       | 72,741.20 | —           | 44,115.50 | —           | 28,625.70   | 10.4        |
| 2009  | 35,347.00   | 6,438.00       | 41,785.00 | -42.56%     | 35,677.20 | -19.13%     | 6,107.80    | 2.4         |
| 2010  | 55,713.00   | 5,790.10       | 61,503.10 | 47.19%      | 54,498.80 | 52.76%      | 7,004.30    | 2.4         |
| 2011  | 15,830.10   | 983.20         | 16,813.30 | -72.66%     | 23,366.50 | -57.12%     | -6,553.20   | 2,023.60    |
| 2012  | 66,932.30   | 3,199.10       | 70,131.40 | 317.12%     | 53,941.60 | 130.85%     | 16,189.80   | 0.00        |
| 2013  | 51,775.70   | 2,987.90       | 54,763.60 | -21.91%     | 65,283.50 | 21.03%      | -10,519.90  | 0.00        |
| 2014  | 19,976.60   | 1,566.70       | 21,543.30 | -60.66%     | 43,814.20 | -32.89%     | -22,270.90  | 21,711.10   |
| 2015  | 10,597.70   | 6,245.70       | 16,843.40 | -21.82%     | 36,014.90 | -17.80%     | -19,171.50  | 40,882.70   |
| 2016  | 6,665.50    | 2,179.70       | 8,845.20  | -47.49%     | 29,171.30 | -19.00%     | -20,326.10  | 46,559.30   |
| 2017  | 19,209.00   | 3,128.60       | 22,337.60 | 152.54%     | 32,692.00 | 12.07%      | -10,354.40  | 57,849.40   |
| 2018  | 33,475.50   | *15,667.80     | 49,143.30 | 120.00%     | 39,286.40 | 20.17%      | 9,856.90    | 62,371.60   |
| 2019  | 31,394.70   | *25,970.50     | 57,365.20 | 16.73%      | 45,813.00 | 16.61%      | 11,552.20   | 57,400.70   |

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. \*الإيراد غير النفطي 2018 و2019 متضمن إيراد الرسم بقرار 1800 المجلس الرئاسي.

ب. مؤشر قياس الاستقرار المصرفي في ليبيا:

1. المؤشرات المستخدمة في ليبيا: قام المصرف المركزي الليبي بإصدار أول تقرير للاستقرار المالي عن سنة 2016، حيث يعتمد المصرف المركزي على مؤشرات السلامة المالية لمتابعة القطاع

المصرفي وتقييم أوضاع الاستقرار المالي، وهي خمسة (5) مؤشرات رئيسية و(18) مؤشرا فرعيا، يستدل من خلالها على مستوى استقرار القطاع المصرفي، كما جاء في تقرير الاستقرار وموضح في الجدول رقم (2) على النحو التالي:

**جدول رقم (2) مؤشرات الاستقرار المصرفي المستخدمة في ليبيا**

| ت | المؤشر الرئيسي                    | المؤشر الفرعي                                                                                                                         |
|---|-----------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 1 | مؤشرات الربحية                    | العائد على الأصول<br>العائد على حقوق الملكية                                                                                          |
| 2 | مؤشرات السيولة                    | الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول<br>الودائع إلى إجمالي الأصول<br>الائتمان إلى الودائع<br>الائتمان إلى إجمالي الأصول                   |
| 3 | مؤشرات جودة الأصول<br>(الموجودات) | القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول<br>مخصص الديون إلى الائتمان<br>مخصص الديون إلى القروض المتعثرة<br>القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض |
| 4 | مؤشرات كفاية رأس المال            | معدل كفاية رأس المال<br>رأس المال المدفوع إلى إجمالي الأصول<br>حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول<br>حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع      |
| 5 | مؤشرات كفاءة الإدارة              | المصروفات إلى الإيرادات<br>الأصول إلى عدد الموظفين<br>الأصول إلى عدد الفروع<br>الإيرادات إلى عدد الموظفين                             |

المصدر: تقرير الاستقرار المالي الليبي (2016).

وضع الاستقرار للقطاع المصرفي من حيث القوة أو الضعف. إذ يتضح أن المصرف المركزي الليبي يتبع 5 مؤشرات رئيسية، من أجل الحكم عن وضع استقرار القطاع المصرفي.

لقد أوضح الجدول (3) أن العراق وتركيا استخدمتا عدد (6) مؤشرات من خلال وضعها في مؤشر تجميعي للتنبؤ بوضع الاستقرار المصرفي. أما باقي الدول فقد استخدمت عددا مختلفا من المؤشرات، حيث استخدمت (الإمارات

2. مؤشرات الاستقرار المصرفي المستخدمة في بعض الدول: توضح هذه الفقرة المؤشرات المطبقة في بعض المصارف المركزية في الوطن العربي والعالم، والتي تهدف إلى اختيار المؤشرات التي تستعمل للقياس كمؤشر استقرار للقطاع المصرفي في ليبيا.

يلاحظ من الجدولين (2،1)، أن هناك تباينا في طبيعة المؤشرات في ليبيا وفي الدول الأخرى، سواء من حيث العدد أم النوع، بمعنى أن لكل دولة مؤشرات تعكس



والأردن)، (5) مؤشرات رئيسية، في حين استخدمت السعودية (7) مؤشرات. كما يلاحظ أن هذه الدول لا تقوم بوضع هذه المؤشرات في مؤشر تجميعي لقياس الاستقرار كما هو الحال في ليبيا أيضا.

### الجدول رقم (3) مؤشرات الاستقرار المصرفي المستخدمة في بعض الدول المختارة

| مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق                                                                                              | مؤشرات الاستقرار المصرفي في السعودية                                                                                                               | مؤشرات الاستقرار المصرفي في الإمارات                                                                                                                                                                      | مؤشرات الاستقرار المصرفي في الأردن                                                                 | مؤشرات الاستقرار المصرفي في تركيا                                                                                    |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 1. جودة الأصول.<br>2. كفاية رأس المال.<br>3. الربحية.<br>4. جودة السيولة.<br>5. مخاطر الصرف الأجنبي.<br>6. والتركيزات المصرفية. | 1. كفاية رأس المال.<br>2. جودة الأصول.<br>3. القروض المتعثرة.<br>4. الربحية.<br>5. السيولة.<br>6. الانكشاف لمخاطر النقد الأجنبي.<br>7. سوق الأسهم. | 1. كفاية رأس المال.<br>2. جودة الأصول.<br>3. السيولة.<br>4. الربحية.<br>5. معلومات السوق:<br>- مؤشرات لاحتمالية السوق الضمني للتخلف عن السداد للمصارف.<br>- تقلب القطاع المصرفي لتقلبات سوق الأسهم العام. | 1. مؤشر السيولة.<br>2. مؤشر جودة الأصول.<br>3. الربحية.<br>4. كفاية رأس المال.<br>5. مخاطر البنوك. | 1. كفاية رأس المال.<br>2. جودة الأصول.<br>3. الربحية.<br>4. السيولة.<br>5. مخاطر سعر الفائدة.<br>6. مخاطر سعر الصرف. |

المصدر: صندوق النقد العربي، (2018)

### (2) قياس أثر السياسة المالية على الاستقرار المصرفي: "مؤشر الاستقرار"

خمس مؤشرات فرعية، وهي كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وجودة الإدارة، وجودة الربحية، وجودة السيولة، ويحتوي كل مؤشر على مدى من (1 إلى 5) حيث يمثل التصنيف 1 الأقوى ورقم 5 ضعيف جدا. وتم الاستناد على المؤشرات على النحو التالي (Kiran, 2018):

أ. مؤشر الاستقرار المصرفي المقترح للمصارف التجارية الليبية: اعتمدت الدراسة على مؤشر CAMEL من أجل الوصول إلى مؤشر واحد شامل للقطاع المصرفي، حيث يحتوي هذا المؤشر على

### جدول (4) مؤشرات المقترح للاستقرار المصرفي المستخدمة في ليبيا

| المؤشر العام المقترح | المؤشر الفرعي      |
|----------------------|--------------------|
| كفاية رأس المال      | Capital Adequacy   |
| جودة الأصول          | Assets Quality     |
| جودة الإدارة         | Management Quality |
| جودة الربحية         | Earning Quality    |
| السيولة              | Liquidity Quality  |

ويوضح الجدول رقم (5) تحليل البيانات وفقاً لنموذج (CAMEL) للبيانات الواردة في تقرير ومنشورات مصرف ليبيا المركزي، خلال فترة الدراسة 2008-2019 على النحو التالي:

اختلفت العديد من البنوك المركزية في العديد من الدول في استخدام مؤشرات موحدة في قياس الاستقرار وقوة القطاع المصرفي، أو النظام المالي بصفة عامة.

جدول رقم (5) القيم المعيارية للمؤشرات مع الأوزان المقترحة لكل مؤشر خلال المدة (2008-2019)

| السنة   | كفاية رأس المال |         | جودة الأصول |         | جودة الإدارة |         | جودة الربحية |         | جودة السيولة |         | المؤشر التجميعي |        |
|---------|-----------------|---------|-------------|---------|--------------|---------|--------------|---------|--------------|---------|-----------------|--------|
|         | النسبة          | التصنيف | النسبة      | التصنيف | النسبة       | التصنيف | النسبة       | التصنيف | النسبة       | التصنيف | CAMEL           | النسبة |
| 2008    | 12.20%          | 1       | 13.54%      | 2       | 49.40%       | 5       | 0.60%        | 3       | 74.90%       | 1       | 48%             | 2.4    |
| 2009    | 14.50%          | 1       | 10.16%      | 2       | 50.40%       | 5       | 1.50%        | 1       | 76.33%       | 1       | 40%             | 2      |
| 2010    | 13.80%          | 1       | 10.22%      | 2       | 50.70%       | 5       | 1.30%        | 1       | 77.67%       | 1       | 40%             | 2      |
| 2011    | 13.10%          | 1       | 12.44%      | 2       | 60.30%       | 5       | 0.60%        | 3       | 76.32%       | 1       | 48%             | 2.4    |
| 2012    | 10.70%          | 1       | 12.70%      | 2       | 57.20%       | 5       | 0.70%        | 3       | 74.45%       | 1       | 48%             | 2.4    |
| 2013    | 12.40%          | 1       | 12.55%      | 2       | 60.10%       | 5       | 0.50%        | 3       | 74.45%       | 1       | 48%             | 2.4    |
| 2014    | 13.90%          | 1       | 12.69%      | 2       | 62.80%       | 5       | 0.30%        | 4       | 69.38%       | 1       | 52%             | 2.6    |
| 2015    | 14.30%          | 1       | 12.84%      | 2       | 65.50%       | 5       | 0.20%        | 5       | 61.35%       | 1       | 56%             | 2.8    |
| 2016    | 14.60%          | 1       | 12.37%      | 2       | 70.50%       | 5       | 0.20%        | 5       | 62.32%       | 1       | 56%             | 2.8    |
| 2017    | 16.70%          | 1       | 11.90%      | 2       | 71.00%       | 5       | 0.40%        | 4       | 78.84%       | 1       | 52%             | 2.6    |
| 2018    | 17.80%          | 1       | 11.78%      | 2       | 70.90%       | 5       | 1.00%        | 1       | 78.56%       | 1       | 40%             | 2      |
| 2019    | 18.40%          | 1       | 11.94%      | 2       | 70.00%       | 5       | 0.70%        | 3       | 77.11%       | 1       | 48%             | 2.4    |
| المتوسط | 14.37%          | 1       | 12.09%      | 2       | 61.57%       | 5       | 0.67%        | 3       | 73.47%       | 1       | 48.00%          | 2.4    |

المصدر: تقرير مصرف ليبيا المركزي 2016 والنشرة الاقتصادية لإدارة البحوث والإحصاء لسنة 2019.

فقد حافظ على نفس التصنيف مع الارتفاع النسبي العالي، ويعز ذلك لعدم وجود سياسة استثمارية واضحة في المصارف التجارية.

ب. أثر السياسة المالية على أداء المصارف التجارية: بعد أن تم توصيف المتغيرات التابعة والمستقلة، فإنه يمكن وضع المؤشر بالصيغة الرياضية التالية:

$$Y = a + B_1(X_1) + B_2(X_2) + B_3(X_3) + B_4(X_4) + B_5(X_5) + B_6(X_6) + e$$

حيث:

Y: يمثل المتغير التابع، وهو مؤشر الاستقرار المصرفي الليبي، كلما زاد دل ذلك على ضعف الاستقرار المصرفي.

X1: يمثل المتغير المستقل الأول، هو الإيراد العام، وهو ذو علاقة طردية مع مؤشر الاستقرار المصرفي المقترح للمصارف التجارية الليبية.

X2: يمثل المتغير المستقل الثاني، وهو النفقات العامة، وهو ذو علاقة طردية مع مؤشر الاستقرار المصرفي المقترح للمصارف التجارية الليبية.

X3: يمثل المتغير المستقل الثالث، وهو الإيراد النفطي، وهو ذو علاقة طردية مع مؤشر الاستقرار المصرفي المقترح للمصارف التجارية الليبية.

X4: يمثل المتغير المستقل الرابع، وهو الإيراد غير النفطي، وهو ذو علاقة طردية مع مؤشر الاستقرار المصرفي المقترح للمصارف التجارية الليبية.

تخللت فترة الدراسة (2008-2019) ثلاث مراحل وهي (2008-2010)، (2011-2013)، (2014-2019)، حيث اتسمت المرحلة الأولى بازدهار وارتفاع مؤشرات الأداء في المصارف التجارية، وهي صاحبه لفترة السياسة المالية التوسعية، وكانت فيها جميع المؤشرات في أفضل حالاتها حتي مؤشر جودة الإدارة الأضعف بين المؤشرات، حيث يدل ارتفاع النسبة على ضعف المؤشر والعكس صحيح، فقد كانت أفضل فترة للمؤشر طيلة فترة الدراسة.

أما المرحلة الثانية (2011-2013) فشهدت بعض الاضطرابات ليست بالحادة بالنسبة لكفاية رأس المال وجودة الأصول، بينما زاد انخفاض مؤشر جودة الإدارة، في حين مؤشر الربحية شهد انخفاضا واضحا طيلة الفترة الثانية مقابل ارتفاع المصاريف، أما مؤشر السيولة فقد شهد ارتفاعا عما كان عليه في الفترة الأولى، فقد استقر المؤشر التجميعي طيلة الفترة عند (2.4).

وفي المرحلة الثالثة والأخيرة تحصل مؤشر كفاية رأس المال على معدلات عالية جداً، أما مؤشر الأصول فقد حافظ على نفس التصنيف مع انخفاض نسبي طفيف في المؤشر، أما مؤشر جودة الإدارة فكانت الفترة الأضعف خلال فترة الدراسة بالكامل، حيث دل ذلك على تضخم المصروفات للمصارف التجارية، فجاء مؤشر الربحية بمعدلات متدنية جداً متأثراً بارتفاع المصاريف بالمصارف التجارية، مقارنة بكامل فترة الدراسة باستثناء سنة 2018، أما مؤشر السيولة

إحصائياً معنوية، ويصبح هذا المتغير أول متغير مستقل يدخل نموذج الانحدار.

**الخطوة الثانية:** إذا تم اختيار المتغير المستقل عن طريق أعلى معامل ارتباط يوفق نموذج انحدار بسيط بين المتغير التابع والمتغير المستقل المختار، وتعتبر معنويته عن طريق تحليل التباين، فإن كان نموذج الانحدار معنوياً ننقل للخطوات اللاحقة.

**الخطوة الثالثة:** لاختيار متغير مستقل جديد نحسب قيمة F الجزئية لكل متغير مستقل بوجود المتغير المختار بالخطوة الأولى، ويتم اختيار المتغير الذي يحقق أعلى قيمة لـ F الجزئية وتزيد قيمتها عن قيمة F الجدولية.

**الخطوة الرابعة:** إذا تم اختيار المتغير المستقل الجديد عن طريق معاملات الانحدار الجزئية، فقبل اختيار متغير مستقل جديد آخر نقوم بتوفيق نموذج انحدار يحتوي على هذين المتغيرين، ونختبر معنوية نموذج الانحدار، فإذا كان غير معنوي نتوقف عند النموذج الذي يحتوي على المتغير الأول فقط، وخلاف ذلك نتابع الخطوات اللاحقة.

**الخطوة الخامسة:** نقوم بحساب قيمة F الجزئية للمتغير المختار أولاً على أساس أن المتغير المستقل المختار ثانياً وكأنه المتغير المستقل الذي اختير أولاً، فإذا كانت قيمة F الجزئية معنوية يتم اعتماد هذين المتغيرين، وإن كانت غير ذلك يتم استبعاد المتغير المستقل الذي تم اختياره في الخطوة الأولى، وهذا يعني أنه بإمكاننا استبعاد متغير اختير في خطوة سابقة في الخطوات اللاحقة.

X5: يمثل المتغير المستقل الخامس، وهو الدين العام، وهو ذو علاقة عكسية مع مؤشر الاستقرار المصرفي المقترح للمصارف التجارية الليبية.

X6: يمثل المتغير المستقل السادس، وهو التضخم، وهو ذو علاقة عكسية مع مؤشر الاستقرار المصرفي المقترح للمصارف التجارية الليبية.

a: حيث يمثل المعامل الثابت.

B: وتمثل قيمة ميل خط الانحدار.

لقد تم استخدام طريقة الانحدار التدريجي ( Stepwise Regression Method ) في تحليل البيانات، حيث تعد هذه الطريقة التي اقترحت من قبل Efroymson (1960) تطويراً لطريقة الانحدار الأمامي، حيث يمكن في هذه الطريقة استبعاد متغير من نموذج الانحدار في مراحل متقدمة، حتى وإن كان قد تم ضمه إليه في مراحل سابقة، وذلك لوجود علاقة قوية بينه وبين أحد المتغيرات المستقلة الأخرى، التي تم ضمها للنموذج في المراحل المتقدمة، وبالتالي فإن وجوده ليس ذا جدوى بوجود المتغير الجديد المرتبط معه (Swamy, 2014).

وتعتمد إستراتيجية هذا الأسلوب على الخطوات التالية (Alice and Others, 2014):

**الخطوة الأولى:** توفيق جميع نماذج الانحدار البسيطة بين المتغير التابع وكل متغير مستقل على حدة، ويختار المتغير المستقل الذي يفسر أكبر نسبة من تباين المتغير التابع، بشرط أن تكون هذه النسبة

ويكرر هذا التحليل مع إضافة كل متغير مستقل جديد لم يسبق اختياره، ويحقق أعلى معامل ارتباط جزئي مع المتغير التابع بفرض ثبات المتغيرات المستقلة، التي اعتمدت كمتغيرات مستقلة مكونة لنموذج الانحدار.

وبتحليل البيانات الواردة في الجدولين (5-1) المتضمنة للمتغيرات المستقلة الممثلة للسياسة المالية (النفقات العامة، والإيرادات النفطية، والإيرادات غير النفطية، والدين العام، التضخم)، والمتغير التابع المتمثل في مؤشر الاستقرار المصرفي المقترح للمصارف التجارية الليبية وذلك للفترة (2008-2019)، وذلك باستخدام تحليل الانحدار المتدرج، الذي يمكن التعبير عنه بنموذج الانحدار الآتي: وجد أفضل صيغة ممكنة تعبر عن أثر السياسة المالية على مؤشر استقرار المصارف التجارية الليبية كانت وفق الصيغة التالية:

$$Y = a + B_1(X_1) + B_2(X_2) + B_3(X_3) + B_4(X_4) + B_5(X_5) + e$$

وبتطبيق أسلوب الانحدار التدريجي وجد أن أفضل نموذج انحدار حصلنا عليه هو:

$$Y = 0.281 + 0.000059X_1$$

$$P\text{-value} = 0.000$$

$$F = 79.597 \quad P\text{-Value} = 0.000$$

$$R^2 = 0.78 \quad R^2 \text{ Adjusted} = 0.77$$

$$D\text{-W} = 1.77 \quad dl = 1.288 \quad du = 1.454$$

$$VIF = 1.000$$

وبخلص النموذج السابق إلى أن هناك متغيراً أساسياً واحداً من بين المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج يؤثر في أداء المصارف التجارية في مؤشر الاستقرار، وهذا المتغير هو الإيرادات العامة ( $X_1$ ) والذي اتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، وقد اجتاز النموذج الاختبارات الإحصائية، ففيمما يخص اختبار اجتاز النموذج الاختبار بنجاح، فقد كانت القيمة الاحتمالية معنوية، حيث بلغت (0.000) مما يؤكد معنوية المتغير المستقل الداخل في النموذج.

واستطاع النموذج تجاوز اختبار فنجاح، حيث بلغت ( $P\text{-value} = 0.000$ ) مما يؤكد معنوية النموذج المقدر أو معنوية المعادلة التقديرية.

وعند ملاحظة قيمة معامل التحديد البالغة ( $R^2 = 0.78$ ) وهي قيمة جيدة يتبين من خلالها أن النموذج استطاع تفسير 78% من التقلبات الحاصلة في مؤشر الاستقرار للمصارف التجارية الليبية، ومما عزز النتيجة أعلاه قيمة معامل التحديد المصحح (المعدل) حيث بلغت قيمته ( $R^2 \text{ Adjusted} = 0.77$ ) مما يؤكد القوة التفسيرية العالية للنموذج، وقد اجتاز النموذج المقدر الاختبارات القياسية بنجاح أيضاً، حيث بلغت قيمة ( $D\text{-W} = 1.77$ )، مما يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي في النموذج المقدر، وتشير قيمة  $VIF = 1.000$  إلى عدم وجود التعدد الخطي في النموذج المقدر.

#### ج. النتائج:

1. قدمت الدراسة مؤشرا قياسيا تجميعيا متمثلا في نموذج CAMEL، وهو يمثل المتغير التابع للدراسة لقياس الاستقرار المصرفي للقطاع المصرفي.

2. نتائج نموذج CAMEL خلال فترة الدراسة كانت ما بين (2 إلى 2.8) في المجلد العام للقطاع المصرفي الليبي، وهي تمثل أعلى من المتوسط.

3. تحصل كل من مؤشر كفاية رأس المال ومؤشر السيولة على معدلات عالية جدا، وتصنيف (1) طيلة فترة الدراسة، أما مؤشر جودة الإدارة فكانت الفترة الأضعف خلال فترة الدراسة بالكامل وتصنيف (5)، فجاء مؤشر الربحية بمعدلات متذبذبة متأثرا بارتفاع المصاريف بالمصارف التجارية، مقارنة بكامل فترة الدراسة باستثناء سنة 2018.

4. بينت النتائج عند قياس أثر السياسة المتمثلة في (الإيراد العام، النفقات العامة، الإيراد النفطي، الإيراد غير النفطي، الدين العام، التضخم) كمتغيرات مستقلة على الاستقرار المصرفي كمتغير تابع، وجود متغير أساسي واحد من بين المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج يؤثر في أداء المصارف التجارية في مؤشر الاستقرار، وهذا المتغير هو الإيرادات العامة.

#### د. التوصيات:

1. ضرورة التنسيق بين المصرف المركزي كجهة مسؤولة عن تنفيذ أهداف السياسة النقدية وباقي الجهات الحكومية المسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسة المالية والسياسة التجارية وسياسة سعر الصرف، في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة، والاتفاق على الأهداف الاقتصادية مثل معدل النمو ومعدل التضخم وتحديد المدى الزمني للتنفيذ وإيجاد أسلوب لضمان فعالية التطبيق ومتابعة التنفيذ.

2. التنويع في الاقتصاد الليبي، والذي يعتمد على مصدر واحد للدخل وهو النفط باعتباره المصدر الوحيد للعملة الصعبة الواردة للبلاد والمتحكم في الناتج المحلي الإجمالي والمحرك الرئيسي للسياسة المالية. كما يقلل التنويع في الاقتصاد من الصدمات التي تؤثر بشكل مباشر على القطاع المصرفي.

3. توجيه السياسة المالية نحو الصناديق السيادية لغرض استغلال الفائض من الإيرادات وقت الازدهار، واللجوء إليها وقت الأزمات والانخفاض في أسعار النفط، بدل من اللجوء إلى المصارف والاقتراض منها، مما يترتب عليه أثر سلبي على الاستقرار المصرفي.

4. على المصرف المركزي الليبي العمل على وضع مؤشر تجميعي، يعكس استقرار الجهاز المصرفي كنموذج CAMEL، والذي يعتبر مؤشرا للإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية.

## المراجع:

- تقرير صندوق النقد العربي، (2014).

- تقرير صندوق النقد العربي، (2018).

- تقرير الاستقرار المالي الفلسطيني، (2018).

- النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي (2019).

## 2. المراجع الأجنبية:

- Alice, Ammerman. Tosha, Smith and Larissa Calancie .2014. Practice-Based Evidence in Public Health: Improving Reach. *Relevance, and Results*, Vol. 35 No. 1, 47-63.

- Blaise Gadanez and Kaushik Jayaram .2010. Measures of financial stability - a review, Monetary and Economic Dept., Bank for International Settlements. *IFC Bulletin* No.31, Basle, 365-380.

- Kiran, Kajal .2018. A Camel Model Analysis of Selected Public and Private Sector Banks in India, International. *Journal of Management, IT & Engineering*, Vol 8. No.8. 257-271.

- Swamy, Vighneswara .2014. Testing the interrelatedness of banking stability measures. *Journal of Financial Economic Policy*, Vol. 6 No. 1, 25-45.

- Verlis C. Morris .2010. Measuring and Forecasting Financial Stability: The composition of an aggregate financial stability index for Jamaica. *Financial Stability Department, Bank of Jamaica*, Aug,17-2 .

## 1. المراجع العربية:

- اممر، عبد الحميد وبن سعود، عطالله. 2020. دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2018. *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية*، المجلد 6، العدد 2، 93-112.

- حسني، رنا. 2016. أثر السياسة المالية والسياسة النقدية على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري خلال الفترة (1991-2013). المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والاقتصادية. <https://democraticac.de/?p=40237>

- زيتوني، كمال و زروخي صباح .2017. دراسة وتحليل صدمات متغيرات الاستقرار الاقتصادي على مؤشر التعثر المصرفي في الجزائر خلال الفترة من 1980-2015. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية* العدد 18، 170-179.

- السعدي، صبحي .2015. طرق قياس والتنبؤ بمستوى الاستقرار المالي: دراسة تحليلية في عينة من الدول للمدة (2000-2012). *مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية*، العدد 18، 3-28.

- ششوي، حسني وحيدوشي، عاشور. 2020. تأثير السياسة المالية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة: 1970-2017. *مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقية*، المجلد 17، العدد 2، 164-180.

- عبدالرحيم، أبو العزم وسعيد، مصباح والسعيد، أبو القاسم. 2016. أثر السياسات المالية والنقدية على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2010-2014. الأوراق العلمية المشاركة في ندوة بعنوان، الأزمة الاقتصادية و المالية في الاقتصاد الليبي التحديات و سياسات الإصلاح المطلوبة، جامعة سبها، 2016/3/30، 42-62.

- تقرير الاستقرار المالي لمصرف ليبيا المركزي (2016).